أثر الفكر السياسي النبوي على نظرية العقد الاجتماعي ومابعد العلمانية

اعداد

د / محمد عبد الغني على عبد الغني

مدرس الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم

جامعة المنيا

المستخلص

جاء عصر ما بعد الحداثة يعلن نهاية مفاهيم وأفكار وميلاد أخرى، فكل نهاية إعلان عن بداية جديدة، وفيه جاء يورغن هابرماس، وتشارلز تايلور، وبيتر بيرغر، وجوسيه كازينو، و هؤلاء أبدوا انفتاحًا على الدين وقضاياه، وكان المنطلق هو ان العصر العلماني بلغ منتهاه، وأن العالم الغربي دخل في واقع جديد لم يعد فيه الكلام السابق عن العلمانية أمرا جائزًا، ولم تعد العَلمانية الحل الأمثل للمشكلات والأزمات ما دعا مفكري العلمانية للبحث عن قضية بديلة يحاولون بعث أفكارهم فيها من جديد، وهي قضية مدنية الدولة التي تحاول بها التكيف مع واقع العصر الجديد (عصر ما بعد العلمانية) قاصدة تحقيق هدفها، مع تغير بسيط بوجود الدين ووجود هامشي في الحياة، وهذا يصطدم مع الواقع الحقيقي للدولة الإسلامية، فمنذ حاول جان جاك روسو تقديم إطار للدولة والحياة الاجتماعية، وحاول إبعاد الدين عن الدولة وعدم صلاحيته للحياة المدنية، ونقض جميع الأديان في مجال قيام الدولة فإنه عندما جاء الإسلام وجدناه يقول في كتابه (العقد الاجتماعي) وبالتحديد في الفصل الثامن بعنوان (الدين المدني) مشيرًا إلى النبي محمد ﷺ: كيف كان نظامه السياسي محكم وكذلك الخلفاء من بعده

ومن المعروف أن الدولة الإسلامية هي دولة أساسها وعمادها الدين، لا شك في ذلك، ولكن ليس بالمعنى الثيوقراطي المعروف في الفكر الغربي، أوحتى عند بعض مفكري العرب المعاصرين، فالأمر الذي دفع روسو لذكر الدولة في عهد النبي محمد ﷺ ونظامه السياسي بهذا الشكل يؤكد أن الدولة الإسلامية مؤسسة على قواعد تستوعب فكرة المدنية؛ لهذا نحاول في هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء على أثر الفكر النبوي على المساقات السياسية في العصر الحديث، وعصر ما بعد الحداثة خاصة ما بعد العلمانية.

الكلمات المفتاحية:

الفكر السياسي النبوي – العقد الاجتماعي – ما بعد العلمانية – السياسة – هابرماس – جان جاك روسو– الدولة الدستورية.

Abstract

The post-modern era declared the end of other concepts, ideas and birth. Every end of the announcement of a new beginning in which Jürgen Habermas came and Charles Taylor, Peter Berger and José Casanova, who have shown openness to religion and its issues and the premise was that the secular age was over, and that the Western world had entered a new reality in which earlier words of secularism were no longer permissible. And secularism is no longer the perfect solution to problems and crises, which called on the thinkers of secularism to seek an alternative issue in which they try to resurrect their thoughts, a civil issue of the State in which they try to adapt to the realities of the new age of post-secular life and achieve its goal with little change the existence of religion in life. "Mohammed has a very good opinion. His political system is better connected if his form of government remains under his successors. It was completely unified and very valid." It is self-evident that the Islamic State is a State whose foundation and religion are indisputable, but not in the theocratic sense known in Western thought or even in some modern Arab intellectuals. The matter that led Russo to mention the State during the Prophet Muhammad and his political system thus confirms that the State
Islam is based on rules that accommodate the idea of civilization. In this paper, we try to highlight the impact of the prophetic biography on the political contexts of the modern era and the post-modern era, especially after secularism.

• Keywords:
Prophet's Biography - Social Contract - Dimension of Secularism - Politics - Habermas - Jean-Jacques Russo - Constitutional State

مقدمة

بسم الله الذي أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجًا، والصلاة والسلام على خير خلق الله والمرسلين الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحيٌ يوحي علمه شديد القوى، محمد –صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين– وبعد.

فقد جاء عصر ما بعد الحداثة يعلن نهاية مفاهيم وأفكار، وميلاد أخرى، فكل نهاية هي حقيقة إعلان عن بداية جديدة، وفيه جاء هابرمس (Jürgen Habermas1929)، وتشارلز تايلور(Charles Margrave Taylor1931)، وبيتر بيرغر(1929– 2017 *Peter Ludwig Berger*) ، وخوسيه كازنوفا (José Casanova1951) ، وهؤلاء أبدوا انفتاحًا على الدين وقضاياه، وكان المنطلق هو أن العصر العلماني بلغ منتهاه، وأن العالم الغربي دخل في واقع جديد، لم يعد فيه الكلام السابق عن العلمانية أمرا جائزاً، ولم تعد العلمانية الحل الأمثل للمشكلات والأزمات الأمر الذي دعا مفكري العلمانية للبحث عن قضية بديلة يحاولون بعث أفكرهم فيها من جديد، وهي قضية مدنية الدولة تحاول بها التكيف مع واقع العصر الجديد عصر ما بعد العلمانية قاصدة تحقيق هدفها، مع تغير بسيط هو أن وجود الدين وجود هامشي في الحياة، وهذا يصطدم مع الواقع الحقيقي للدولة الإسلامية، فمنذ حاول جان جاك روسو(1712–11778Jean-Jacques Rousseau) تقديم إطار للدولة والحياة الاجتماعية، وغير وإبعاد الدين عن الدولة وعدم صلاحيته للحياة المدنية نقض جميع الأديان في مجال قيام الدولة إلا أنه جاء عند الإسلام و وجدناه يقول في كتابه (العقد الاجتماعي) وبالتحديد في الفصل الثامن المعنون بـ (الدين المدني) مشيرًا إلى النبي محمد ﷺ؛ فهوله "آراء صائبة جدًا؛ في نظامه السياسي وقد ظل شكل حكومته باقية في عهد خلفائه، فكانت الحكومة موحدة تماما وصالحة إلى حد بعيد وسيأتي ذكر ذلك في موضعه.

فمن المسلمات أن الدولة الإسلامية هي دولة أساسها وعمادها الدين، لا شك في ذلك، ولكن ليس بالمعنى الثيوقراطي المعروف في الفكر الغربي، أوحتى عند بعض مفكري

العرب المعاصرين، فالأمر الذي دفع روسو لذكر الدولة في عهد النبي محمد ﷺ ونظامه السياسي، بهذا الشكل، يؤكد أن الدولة الإسلامية مؤسسة على قواعد تستوعب فكرة المدنية.

ومن هنا جاءت فكرة البحث في مدنية الدولة في عهد النبي ﷺ وعصر ما بعد العلمانية.

يهدف البحث إلى:

- بيان أن الدولة الإسلامية في عهد النبي محمد ﷺ استوعبت بداخلها جميع طوائف المجتمع عل اختلاف أجناسهم وأديانهم.
- بيان الفرق بين مفهوم الدولة الدينية بالمعنى الثيوقراطي والمعنى الإسلامي.
- بيان كل ما يهدف إلى تحقيقه المجتمع المدني من تعايش كان موجودًا في عهد النبوة.

- **أهمية اختيار الموضوع:**

- تقديم دراسة عن أثر الفكر السياسي للنبي ﷺ في إثراء الفكر السياسي الغربي.
- توضيح حقيقة اطلاع مفكري الغرب على الفكر السياسي للنبي ﷺ

- **الدراسات السابقة:**

1- "مقومات الدولة الإسلامية في ضوء وثيقة المدينة المنورة":محمد صالح أحمد خليفة، بحث مستل من رسالة دكتوراه بعنوان: المبادىء السياسية والوظائف الاقتصادية في وثيقة المدينة، إشراف: أ.د. الفاتح عبد الله ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية ، العدد الخامس والثلاثون ، 2018م.

2- " صحيفة المدينة وأبعادها المواطنية: دراسة سوسيو- تاريخية للدين الإسلامي:مصباح الشيباني موقع مؤمنون بلاحدود، يناير2020م، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22فبراير 2025.

3- "مقومات المجتمع المدني في الاسلام من خلال صحيفة المدينة (1هـ – 11هـ) ":أبوبكر علي مصطفى جلال الدين، محاضر بقسم التاريخ كلية التربية – جامعة شندي بالسودان– مركز المجدد للبحوث والدراسات، 27 – 3 – 2020.

4- "مفهوم الدولة المدنية في الإسلام في الفكر الغربي الإسلامي":أحمد بوعشرين الأنصاري المركز، العربي لأبحاث والدراسات السياسية ،أبريل 2014م.

5- "ترسيخ ثقافة التعايش الإنساني المشترك في صحيفة المدينة المنورة":لخداري عبد الخالق ، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، 2021.

6- "أسس التعايش السلمي في ضوء وثيقة المدينة المنورة " على عدلاوي ، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، 14 – 6 – 2010.

7- "مفهوم المواطنة والوطن في فكر الحركات الإسلامية من خلال ممارستها السياسية "،لملم إبراهيم، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية 2017.

8- بحث "صحيفة المدينة المنورة باعتبارها أساسًا لنظرية العقد الاجتماعي والدولة المدنية في الإسلام":محمد الشويات، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية –السنة العاشرة– ملحق خاص – العدد 11 أبحاث المؤتمر السنوي 8– ج2 – جمادى الأولى 1443 هـ – ديسمبر 2021م.

لكن هذه الدراسات اقتصرت على نظرية العقد الاجتماعي فقط في العصر الحديث، ولم تذهب إلى ما بعد الحداثة، أو ما بعد العلمانية، كما أضفنا عليها في بحثنا هذا الجزء الذي يخص موضوع نظرية العقد الاجتماعي، لم نكتفِ بأسبقية االنظام السياسي للنبي صلى الله عليه وسلم على النظريات الغربية، بل قدمنا دليل إثبات التواصل الثقافي والاطلاع مفكري الغرب على الفكر السياسي للنبي صلى الله عليه وسلم

- **منهج الدراسة:**

- المنهج التاريخي؛ وذلك لتوضيح المساق السياسي للفكر النبوي الشريف، وكذلك متابعة تطور نظريات الفكر السياسي الغربي.
- المنهج التحليلي؛ وذلك لتحليل المساق السياسي للفكر النبوي الشريف، وكذلك تحليل أهداف الفكر السياسي والاجتماعي في نظريتي العقد الاجتماعي وما بعد العلمانية.
- المنهج المقارن؛ وذلك لتوضيح التأثير والتأثر بين للفكر النبوي الشريف ونظريتي العقد الاجتماعي وما بعد العلمانية.

ويتكون البحث من:

المبحث الأول: مفهوم الدولة المدنية وخصائصها في عصر ما بعد العلمانية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الدولة المدنية لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: علاقة الدولة المدنية بالعلمانية وعصر ما بعد العلمانية وخصائصها.

المبحث الثاني: أثر الفكر النبوي ومساقاته السياسية في نظرتي (العقد الاجتماعي) و(ما بعد العلمانية) وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التفريق بين الدولة الدينية بالمفهوم الثيوقراطي والمفهوم الإسلامي.

المطلب الثاني: أثر الفكر النبوي الشريف في نظرية العقد الاجتماعي.

المطلب الثالث: ما بعد العلمانية والمساق السياسي الوطني في الفكر النبوي.

الخاتمة، وتشمل أهم النتائج. وقائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول- مفهوم الدولة المدنية وخصائصها في عصر ما بعد العلمانية:

- **المطلب الأول- الدولة المدنية لغة واصطلاحا:**
- **<u>الدولة لغةً:</u>**

إذا رجعنا إلى الأصل اللغوي لكلمة (الدولة)، لوجدنا أنها عربية المنبت.

وتؤكد غالبية معاجم اللغة العربية أن للدُولة (بالضم)، وللدَولة (بالفتح) معنيين:

و(الدُولة) بضم الدال كلمة تستخدم في مجال المال،ويراد بها الاستيلاء،كما تفيد معنى شيء متداول من مال ونحوه. يقال:صار الفيء دُولة بينهم يتداولونه،يكون مرة لهذا ومرة لذاك، والجمع (الدُول) بضم الدال[1].

ومعنى التداول: انتقال الشيء من شخص إلى آخر، من ذلك قوله جل شأنه في سورة (آل عمران): "وتلك الأيام نُداولها بين الناس"[2].

أي صرفها بينهم فجعلها لهؤلاء تارة ولهؤلاء أخرى، كما تتداول النقود بين الأيدي. ويقال كذلك " الأيام دُول ". ولعل في الاشتقاق اللغوي لكلمة (دولة) ما يفيد عنصر التأقيت والتعاقب.

و(الدَولة) -بفتح الدال- كلمة تستخدم في مجال الحرب، ويراد بها الغلبة؛ أي أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى، يقال: "كانت لنا عليهم الدَولة"، والجمع (الدِول) بكسر الدال. [3]

---

[1] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي : " مختار الصحاح"، دار الكتاب العربي ، 1983 ، ص 216 .

[2] آل عمران : ايه 140

[3] "مختار الصحاح "، المصدر السابق ، ص215 .

فكلمة دولة هي الفعل والانتقال من حال إلى حال[1]، وهي أيضًا انقلاب الزمان والدهر من حال إلى حال[2]

ويلاحظ أن مصطلح (الدولة) لم يرد إلا لمعاني مخصوصة، ليست لها صلة بالمصطلح المتداول في وقتنا، وإن تحرينا العلاقة بين ما ذكر لغةً، وبين المصطلح المتداول للدولة؛ فلا نجد قاسما مشتركا بينهما إلا فيما يتعلق بالتقلب من حال إلى آخر، وهو معنى يكاد يكون مقتربا من معنى السلطة وتقلبها بيد الحكام[3].

- **الدولة اصطلاحًا:**

يمكن استخدام مصطلح (الدولة) للإشارة إلى مجموعة مركبة من الأشياء: مجموعة من المؤسسات، وحدة إقليمية، كيان تاريخي، فكرة فلسفية، إلخ.. وفي اللغة اليومية، كثيرا ما يحدث خلط بين الدولة والحكومة؛ بحيث تستخدم الكلمتان بشكل قابل للتبادل، لكن رغم أن شكلا من أشكال الحكومة وجد دائما، على الأقل داخل الجماعات الكبيرة، أن للدولة شكل حديث، لم يظهر إلا في القرن الخامس عشر تقريبا، ومع ذلك، فإن العلاقة الدقيقة بين الدولة والحكومة، معقدة

[1] جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: "لسان العرب "، دار صادر ، بيروت – لبنان ، ج : 11 ، بدون ، ص 252.

[2] محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين: " القاموس المحيط "، مؤسسة الرسالة ، ط 8 ، ت 1426هـ ، 2005م ، ص.1000

[3] مهند مصطفى جمال الدين:"الدولة في المنظور الفقهي "، مجلة مركز دراسات الكوفة ، مجلة فصلية محكمة ،المجلد رقم ، العدد 40 ، عام 2016م ، ص3.

جدا. إن الحكومة جزء من الدولة، ومن جهات معينة هي أهم أجزائها، لكنها مجرد عنصر داخل كيان أكبر بكثير وأقوى.[1]

فكلمة الدولة تثير في الذهن أولًا فكرة السلطة، وهي تعني السلطة الفعلية والمحمية والمنظمة، فهي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي تكفل الأمن لنفسها والرعاية لبنيها ضد الأخطار الخارجية والداخلية.[2]

فكل الدول تمارس السلطة وتسيطر على الشعوب وهي إما جمهوريات أو ممالك.[3]

اتفق فلاسفة السياسة على أن الدولة هي الجوهرة التي تتوج البنيان الاجتماعي الحديث، وتكمن طبيعتها التي تنفرد بها في سيادتها على جميع أشكال للتجمعات الأخرى.

فالدولة وسيلة لتنظيم السلوك البشري وفرض المبادئ السلوكية التي ينبغي أن ينظم الأفراد حياتهم على أساسها، وهي التي تصدر القوانين وتعاقب من يخرج عليها، كما أنها تملك فرض النظام لضمان طاعتها من قبل الأفراد والجماعات المندرجة تحت ظلها.

ومن هذه التعريفات، على سبيل المثال، ما يلي[4]:

---

[1] أندرو هيوود ، ترجمة لبنى الريدي :" النظرية السياسية "، المركز القومي للترجمة ، الطبعة : الأولى ، القاهرة – مصر ، ت : 2016م ، ص : 137.

[2] جاك دوه نيدييه دي فابر:"الدولة" ، ترجمة : احمد حسيب ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ت: بدون ، ص:2.

[3] ميكيافيللي: " الأمير"، ترجمة : أكرم مؤمن ، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر ، القاهر – مصر ، ت: 2004م ، ص 21.

[4] أحمد عبد الحفيظ: " الدولة "، موسوعة الشباب السياسية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية ، عدد : 10 ،ت: 2001م ، ص: 14 : 15.

1- جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة، بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة.

2- مجموعة من الأفراد مستقرة في إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهه الأفراد سلطة آمرة عليا وقاهرة.

3- وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية، لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر حقوق السيادة بإرادتها المنفردة عن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها وحدها.

4- التشخيص القانوني لأمة من الأمم.

5- مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا، ويخضعون لسلطان الأغلبية منهم.

- **المدنية لغةً:**

"المدنية" في اللغة من "مدن بالمكان"؛ أقام به ومنه المدينة، وهي فعيلة، وتجمع على مدائن بالهمز، ومدن ومدن.

والمدينة حصن أوأرض بها حصن، واسم مدينة سيدنا رسول الله ﷺ، خاصة إذا نسبت إلى المدينة فالرجل والثوب مدني[1].

والمدنية: الحضارة واتساع العمران.

وفي الإجمال المدنية نسبة للمدينة، والتي تقابل القرية؛ ولذا فيها معنى الحضارة والعمران، والمدني الإنسان المنسوب إلى المدينة. وكثيرًا ما تستعمل في لغتنا المعاصرة في مقابل العسكرية.

[1] "لسان العرب" مصدر سابق : ج: 13 ،ص : 402 ، " القاموس المحيط " مصدر سابق ص: 1233

غير أن هذه الكلمة إذا جاءت مقترنه بالدولة في الفكر المعاصر اختلف في مفهومها.

- **الدولة المدنية اصطلاحًا:**

"الدولة المدنية" مصطلح قديم، شاع استخدامه وتداوله حديثا في كثير من الأوساط السياسية والثقافية والإعلامية.

ترجع نشأة المصطلح إلى عدة قرون، حمل خلالها دلالات متعددة، إلا أن الأمر المتفق عليه أن الدولة المدنية تتميز بسمتين رئيستين **الأولى:** أنها نقيض الدولة الدينية والعسكرية التي يحكمها رجال الدين والعسكريون.

الثانية: أنها تقوم على الإرادة الشعبية. وقد فرق ميكيافيللي في كتابه (الأمير) بين نوعين من الإمارة: الإمارة المدنية، والإمارة الدينية. وبين أن النوع الأول يمكن الوصول إليه إما برغبة جموع الشعب أوبتأييد الطبقة الأرستقراطية[1].

أما النوع الثاني فمحكوم بعادات دينية قديمة، والله هو الذي يحميها ويحافظ عليها[2].

الدولة المدنية هي "تلك الدولة التي تراعي حقوق الناس، وتحقق العدالة لهم، وتؤسس الأحكام فيها بناء على ما يختاره الشعب؛ فالشعب هو مصدر السلطات [3]، وهوما يعني علمانية الدولة؛ فهذا المفهوم معرب من الثقافة الغربية الحديثة، وهي تعني تنظيم

[1] " الأمير": ميكيافيللي ، ص : 46

[2] المصدر السابق ص: 51

[3] سعيد فودة :" الدولة الدينية والدولة المدنية تأملات في المفاهيم والنتائج "، بدون ص 6.

المجتمع بالتوافق بين أبنائه بعيدا عن أي سلطة أخرى؛ أي أن شرط العلمانية أساسي في تلك الحكومات، بل تعتبر من أبرز سماتها [1].

مفهوم الدولة المدنية وليد عصر الحداثة للفكر الغربي، ورغم محاولة كثير من الباحثين الإسلاميين إصباغه بشكل إسلامي، لا سيما أن الفهم اللغوي يساعد على ذلك، إلا أنه ظل الإطار العلماني مرتبط به لم ينفك عنه إلا بتطور الفكر الذي بلور المصطلح من الحداثة إلى ما بعد الحداثة وما بعد العلمانية.

المطلب الثاني– علاقة الدولة المدنية بالعلمانية وعصر ما بعد العلمانية وخصائصها:

علاقة الدولة المدنية بالعلمانية:

لا يستطيع أحد أن ينكر أن ظهور مصطلح (الدولة المدنية) كان انعكاسًا لواقع غربي في بداية العصر الحديث؛ فتعتبر نظرية (العقد الاجتماعي) التي قال بها الإنجليزيان هوبز، وجون لوك، والفرنسي جان جاك روسو من أهم النظريات التي قامت عليها الفلسفة العامة للدولة المدنية والمجتمع المدني الحديث، والتي شكلت المرتكزات الأساسية التي قامت عليها الحياة السياسية المعاصرة في العالم الغربي

وتكمن خطورة هذه النظرية وتأثيراتها في أنها لعبت دورًا مهمًا وحاسمًا في التقليل من أهمية نظرية (الحق الإلهي)، وإضعاف نفوذ الكنيسة، والحد من سطوتها، والتقليل من رؤيتها القائمة على أساس أن كل قوة لها تأتي من الله، وكل حكم تصدره إنما هو حكم الله.

[1] عصام السيد محمود عبد الرحيم : " مقومات الدولة الدينية والدولة المدنية و موقف الإسلام منها دارسة تحليلية نقدية مقارنة "، حولية كلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنات ، العدد 9 2، ج8 ، ص : 42.

لقد ظلت نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو محتفظة بنفوذها وقتا طويلًا بعد وفاته، حتى إن دولا كثيرة استلهمت بعض جوانبها منها، والكثير من روحها وهي تخطط لسياساتها، كما اعتبرت هذه النظرية الروح المحرك أيضًا للثورة الفرنسية ذاتها[1].

وتبرز أهمية موضوع الصراع الفكري بين نظريتي (الحق الإلهي) و(العقد الاجتماعي) فيما يتعلق بالدولة المدنية؛ بسبب الارتباط الوثيق بينهما، وأنه كان هو الأساس الفكري الذي قامت عليه الدولة المدنية الحديثة في العالم الغربي، كما هو الحال في فرنسا، وسائر دول أوربا على وجه العموم.

فنظرية (العقد الاجتماعي) هي المرتكز الذي نشأت منه قضية العلمانية في المجتمعات الغربية، والتي تعني فصل الدين عن الدولة، أو بمعنى أدق هي انتقال بعض المسئوليات من السلطة الكنسية إلى السلطة السياسية. وقد بدأ هذا الانتقال في جوهره تعبيرًا عن نقلة فكرية يمكن تحديدها بعام 1543 كحد فاصل بين نهاية العصر الوسيط وبداية العصر الحديث.[2]

- **نقطة التحول من العلمانية إلى ما بعد العلمانية:**

لقد وصلت العلمانية عالميًا إلى ذروة غير مسبوقة في ستينيات القرن العشرين، غير أن الاتجاه نحو التدين أخذ يسير بدرجات متفاوتة في الكثير من مناطق العالم، وهو تديُّن لم ينحصر في "الصحوة الإسلامية" التي شملت مناطق واسعة من العالم الإسلامي منذ سبعينيات القرن الماضي، ولكنه اتسع؛ ليعبر عن نفسه بأشكال مختلفة في أوساط المسيحيين وأتباع الديانات المختلفة، وفي السنوات الفعلية الماضية أخذ هذا الاتجاه يتزايد اجتماعيًا وسياسيًا في أوروبا والولايات المتحدة وغيرها. الأمر الذي جعل أطروحة

[1] محمود أبو زيد: "الشرعية القانونية وإشكالية التناقض بين السلطة والحرية ، دراسة تأصيلية لنظرية العقد الاجتماعي"، مكتبة غريب ، القاهرة– مصر ، ص 109.

[2] مراد وهبة :الأصولية والعلمانية، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، القاهرة – مصر ، ت 1995 م، ص: 46.

العلمانية مثار جدل بين زمرة الخبراء في علم الاجتماع والسياسة لأكثر من عقدين من الزمن.

ومن الواضح أن أعمالًا بحثيةً صدرت بعد العام 2010م اشتغل عليها عددٌ من المفكرين وعلماء الاجتماع في مقدمتهم: الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، والكندي تشارلز تايلور، وعالم الاجتماع الأميركي بيتر بيرغر، وعالم الإنثروبولوجيا، من أصل إسباني، خوسيه كازانوفا، وجمعٌ آخر من الباحثين في الفلسفة وعلم الاجتماع السياسي ممن أسهموا بصورة مباشرة وغير مباشرة في تسييل الكلام على فكرة "ما بعد العلمانية". كان للألماني هابرماس ورفيقه الكندي تايلور على وجه الخصوص مجهود مميَّز في التأسيس لنقاشٍ جدّيٍّ بصددها، ومن الأفكار التي شكلت إحدى أبرز خطوط الجاذبية في هذا النقاش– حديثُهما عن عالم ما بعد علماني، وأخذت معالمه تظهر في المجتمعات الحديثة، وهو الأمر الذي ولَّد احتدامًا فكريًّا غير مألوفٍ؛ مؤدَّاه: أن العصر العلماني قد بلغ منتهاه، وأن العالم الأوروبي المعاصر دخل في واقعٍ جديدٍ لم يعد فيه الكلام عن العلمانية بمعناها الكلاسيكي أمرًا جائزًا[1].

- **عوامل الانتقال من العلمانية إلى ما بعد العلمانية:**

الكلام اليوم عن الدور المستقبلي للدين، والذي نسبه هابرماس إلى ثلاث ظواهر:

أولًا– الإدراك الواسع لهذه النزاعات الكونية التي يتم تقديمها عادة على أنها تتمحور حول الصراع الديني تغير الوعي العمومي؛ فأغلب المواطنين الأوروبيين لا يحتاجون إلى وجود الحركات الأصولية الدخيلة، والخوف من إرهاب المعرفة بحيثيات دينية لجعلهم واعين بنسبيتهم في الأفق العالمي. إن هذا يقوض الإيمان العلماني بالاختفاء القريب

[1]: محمود حيدر: ما بعد العلمانية مقاربة تحليلية نقدية لمنشأ المفهوم ومآلاته ، العتبة العباسية ، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان ، ت 2019م ، ص : 14.

للدين، ويسلب الفهم العلماني للعالم فرحة أي انتصار. ولم يعد الوعي بالعيش في مجتمع علماني يرتبط يقينا بأن التحديث الثقافي والاجتماعي يمكنه أن يتقدم فقط على حساب التأثير العمومي والأهمية الشخصية للدين.

ثانيًا– الدين يكسب النفوذ، ليس فقط على مستوى العالم، ولكن كذلك داخل الفضاءات الوطنية العامة، أنا هنا أتحدث عن حقيقة أن الكنائس والمنظمات الدينية تضطلع بشكل متزايد بدور "مجتمعات للتفسير" في المجال العمومي داخل المجتمعات العلمانية.

ثالثًا– الحافز لتغيير الوعي بين السكان هو هجرة " العمال – الضيوف" واللاجئين خاصة من البلدان ذات المرجعيات الثقافية التقليدية. منذ القرن السادس عشر وأوروبا تتعامل مع الانقسامات الطائفية داخل ثقافتها ومجتمعها، وفي أعقاب الهجرة الحالية فإن التنافر الصارخ بين الديانات المختلفة يرتبط بتحدي التعددية لأنماط حياة مجتمعات المهاجرين، وهذا يمتد إلى بعد من تحدي التعددية الطائفية في مجتمعات مثل مجتمعاتنا التي ما زالت مشدودة في مسلسل التحول المؤلم إلى مجتمعات الهجرة ما بعد الاستعمار، وتصبح قضية التعايش المتسامح بين الطوائف الدينية المختلفة أصعب؛ بسبب المشكل الصعب المتمثل في كيفية إدماج ثقافات المهاجرين اجتماعيا في نفس الوقت الذي يتم التأقلم فيه مع ضغط عولمة أسواق اليد العاملة، ويجب أن ينجح الإدماج الاجتماعي حتى تحت الظروف غير الحافظة للكرام المتمثلة في عدم المساواة الاجتماعية المتزايدة، لكن هذه قصة أخرى[1].

[1] يورغن هابرماس: "مجتمع ما بعد العلمانية ماذا يعني " ، مداخلة قدمها الفيلسوف الألماني خلال مشاركته في الأيام الدراسية المنظمة من طرف مؤسسة ريسيت للحوار بين الحضارات في إسطنبول من 2 يونيو إلى السادس منه سنة 2008م الديمق: مجتمع "ما بعد العلمانية "ماذا يعني ذلك؟ | Reset DOC

- **خصائص المدنية في عصر ما بعد العلمانية:**

استطاع الدين أن يؤكد نفسه في مجتمع ومحيط علماني؛ لهذا يكون مطلوبًا من الدولة ما يلي:

1- أن تسعى إلى الإدماج السياسي للمواطنين بما يتعدى نمط العيش.

2- فتح الإمكانيات للجماعات الدينية؛ لكي تمارس تأثيرها الخاص عن طريق الرأي العام السياسي.

3- تضمن الحرية الأخلاقية لكل مواطن سواء كان علماني أومؤمن؛ فلا يحرم المواطن المؤمن حقه في التعبير بلغة دينية وطرح موضوع للمناقشة عموميا[1].

من الواضح أن نظرية (العلمانية) وما بعدها وُضعا من أجل تحقيق هدف واحد هو الوصول إلى دولة العدل والمساواة بين جميع طوائف الشعب، في مجتمع يعرف حقوقه وواجباته، خارج سلطة الكنيسة والدين بالكلية في المفهوم العلماني.

الأمر الذي أثبت عدم فاعليته، بل وأحدث فجوة في المجتمع، ثم جاءت نظرية (ما بعد العلمانية)؛ لتعطي للدين مساحة من الحرية داخل المجتمع العلماني؛ لتأخذ الكنيسة دورها، لكن بشرط أن تتخلى عن أي سلطة سياسية؛ لأن الصراع الأساسي بين المجتمع المدني قائم على هذه القضية (سلطة الكنيسة السياسية) في الحكم الثيوقراطي. الأمر الذي أسقط على الإسلام فنجد منظري ما بعد العلمانية يشترط أن يكون المجتمع علمانيًّا؛ كي يقبل التعددية، ويتطبق فيه نظرية ما بعد العلمانية؛ لأنها في حقيقة الأمر ليست نفيًا للعلمانية، وإنما استئنافًا لها بوسائط وشرائط وأنساق مختلفة، فلا يصح أن ينسلخ

[1] يورغن هابرماس: جدلية العلمنة العقل والدين، جوزيف راتسنغر البابا بندكتس ، تقديم وتعريب: حميد لشهب ، دار دجدوال للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان ، ت: 2013م، ص: 63.

التاريخ عما قبله وعما يليه انسلاخًا قطعيًا، فهذا محال؛ لأن الذي قبلُ امتدادٌ للما بعد وتأسيسٌ له. فلن تكتسب حقبةُ ما بعد العلمانية واقعيتَها التاريخية ما لم تُقِر بنَسَبِها الشرعي لميلادها الأول؛ فلولم تكن العلمانية حاضرة في التاريخ الحي لحداثة الغرب لما كان بالإمكان الكلام على ما بعدها[1].

وبهذا تتخذ (ما بعد العلمانية) من نظام الحكم في الإسلام نفسه موقفها من السلطة الثيوقراطية المسيحية، الأمر الذي يتطلب إلقاء الضوء عليهما في المبحث الآتي.

المبحث الثاني– أثر الفكرالسياسي النبوي ومساقاته السياسية في نظريتي (العقد الاجتماعي) و(ما بعد العلمانية):

- **المطلب الأول– التفريق بين الدولة الدينية بالمفهوم الثيوقراطي والمفهوم الإسلامي:**

واجهت دولة الرسول ﷺ اتهامات من قبل مفكري الغرب كونها دولة دينية من خلال حديثهم عن الرسول ﷺ وقيامه برئاسة الأمة وحدود السلطات، وفيما يأتي أبرز العبارات التي وردت في وصفه للرسول ﷺ وسلطاته.

فقد قارنوا بين الرسول ﷺ بأنه "لم يمت على الصليب، وكان إلى جانب النبوة جندياً ورجل دولة، بل رئيس دولة ومؤسس إمبراطورية". وقد وصف الرسول ﷺ في موضع آخر بأنه "شيخ الأمة لأولئك الذين آمنوا به بحق، ليست سلطته مشروطة أومقبولة بدون

[1] محمود حيدر: " ما بعد العلمانية منطق الحدث.. وفتنة المفهوم .. ثم ماذا عن مفهوم ما بعد العلمانية؟"، دورية الاستغراب ، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية ، العد : 8 ، السنة الثالثة ، بيروت– لبنان ، ت : 2017 ، ص 7 إلي 10

اعتراضات من قبل القبيلة التي يمكن أن تسحبها في أي وقت، ولكنه حق ديني مطلق لأن مصدر السلطة انتقل من الرأي العام إلى الله الذي أناطها برسوله المختار"[1].

كما أنهم قالوا إن حجة من ينفي عن الحكومة الإسلامية أن تكون حكومة دينية هي عدم وجود كنيسة أوبابا أومجالس كنسية في الإسلام. أما الذين يرون أن حكومة الإسلام دينية؛ فيبررون ذلك بوجود نوع من عمل القساوسة بالمعنى الاجتماعي؛ حيث توجد " طبقة من العلماء المحترفين الذين اكتسبوا مكانتهم من العلم، وليس من التكريس الكنسي، والذين عملوا كرجال دين من عدة نواح، ويمثل هؤلاء الله –عز وجل– وشريعته من النواحي العملية؛ وبالتالي يمارسون السلطة بالمعنى الحقيقي، وإن لم تكن السلطة السياسية الكاملة". [2]

كما قالوا إن: "الإسلام من ناحية المبدأ ،وإن لم يكن في التطبيق، ثيوقراطي بمعنى آخر وأكثر عمقاً، والثيوقراطية تعنى حرفياً: حكم الل. وبهذا المعنى كانت حكومة الإسلام دينية من الناحية النظرية، ففي روما " كان قيصر هو الله"، وفي النصرانية "تعايش القيصر مع الله "، وفي الإسلام "الله هو القيصر ؛ حيث إنه وحده الرئيس الأعلى للدولة ومصدر السيادة، وهكذا صاحب التشريع، فالدولة هي دولة الله. والقانون هو قانون الله. والجيش جيش الله. وبالطبع فالأعداء هم أعداء الله"[3].

هكذا تم إسقاط النظرة الغربية عن الإسلام عند تناول الفكر السياسي الإسلامي، ففكرة الحكومة الدينية فكرة غربية؛ إذ لم يعرف الإسلام صراعاً بين سلطة دينية وأخرى دنيوية،

---

[1] مازن بن صلاح مطبقاني: "منهج المستشرق برنارد لويس في دراسة الفكر السياسي الإسلامي "، مجمع الثقافي – أبوظبي الإمارات العربية المتحدة 29 ذي الحجة 1418هـ ، (26 ابريل 1998) ،ص 11.

[2] المرجع السابق ،ص12.

[3] مازن بن صلاح مطبقاني: "منهج المستشرق برنارد لويس في دراسة الفكر السياسي الإسلامي "،مرجع السابق ، ص 13.

فقد فهم المسلمون أن الإسلام ينظم شؤون حياتهم جميعها من أدق تفاصيلها حتى مسألة الحكم والخلافة: ﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين﴾.[1] وعلى الرغم من أن مثل هذه الاتهامات تم التصدي لها من قبل الكثير من الباحثين[2]؛ فقد وجب علينا أن نفرق في بحثنا هذا بين الدولة الدينية بالمفهوم الثيوقراطي، والمفهوم الإسلامي.

أ- **الدولة الدينية بالمفهوم الثيوقراطي:**

الثيوقراطية لغة: الأصل اللغوي للثيوقراطية مشتق من الكلمة اليونانية (theokrai) وتعني: حكم الإله، وقد جاءت الكلمة من كلمتين يونانيتين مدمجتين الأولى كلمة (those) وتعني الإله، والثانية كلمة (kratos)، وتعني الحكم والسلطة، وهي نوع من نظم الحكم يجمع فيه الحاكم بين السلطتين الدنيوية والروحية.[3]

وتعد الثيوقراطية من الكلمات السياسية المهجنة في اللغة العربية، وعليه يُعد مصطلح الثيوقراطية من الكلمات الدخيلة على اللغة العربية؛ ليحمل معاني عديدة في نفسه، وله ثلاث صور أثبتتها الدراسات هي: الطبيعة الإهية، والحق الإلهي، والعناية الإلهية[4].

---

[1] سورة الأنعام آية 162.

[2] مازن بن صلاح مطبقاني: "منهج المستشرق برنارد لويس في دراسة الفكر السياسي الإسلامي "، المرجع السابق ص 14 ، السيد محمد سيد عبد الوهاب: "الفكر السياسي النبوي دراسة في الوثائق **النبوية** الشريفة " ، ص61.

[3] عبد الرحيم (فانيامبادي عبد الرحيم): "معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها "، دار القلم – دمشق ، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م ، ص88.

[4] يحى عابد محجوب: ثيوقراطية الدولة مفهومها ونشأتها ، وتناقضها مع دولة المدينة"،المجلة الدولية للبحث الأكاديمي ،جامعة العلوم الإسلامي ة ماليزيا ، المجلة 16 ،العدد :الرابع ،ابريل 2023 ،ص44.

الثيوقراطية اصطلاحاً: هي كلمة يونانية تساوي حكم الآلهة؛ أي أن نظام الحكم يستمد شرعيته وسلطاته مباشرة من الإله، وفيه تتكون الطبقة الحاكمة من الكهنة، ورجال الدين الذين يعدون أنفسهم موجهون من قبل الإله [1]

وعرف فقهاء القانون الدستوري النظريات الثيوقراطية بأنها النظريات التي تقول: "إن السلطة مصدرها الله، وأن الدولة هي نظام إلهي من صنع الله. فهي تفسر السلطة السياسية وتبررها عن طريق تدخل سلطة غيبية."[2]

*** النظريات الثيوقراطية**[3]:

1-نظرية تأليه الحاكم:

وَجدت هذه النظرية مجالًا رحْبًا في العصور القديمة؛ حيث تأثر الإنسان بالأساطير، فظن أن الحاكم إلهٌ يُعبَد، ففي

مصر الفرعونية كان فرعون هوالإله (رع)، وقد سجَّل القرآن الكريم قول فرعون في قوله تعالى ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِي صَرْحًا لَعلى أَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [4]، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَى﴾[5]، وفي بلاد فارس والروم كان الحاكم يصطبغ بصبغة إلهية، وفي الهند القديمة يعتبر البراهما شبه إله.

---

[1] دينا علوان بدر محمد: "نظرية الثيوقراطية في ضوء الاديان السماوية الثلاثة –دراسة تحليلية"، مجلة المستنصرية للعلوم والتربية، العدد: الثالث سنة 2021م، ص89.

[2] يحى عابد محجوب :ثيوقراطية الدولة مفهومها ونشأتها ، وتناقضها مع دولة المدينة" ،ص:45.

[3] ا محمد عبد الغني علي :لأصول الدينية في الدساتير المعاصرة وآثرها في أنظمة الحكم "، رسالة دكتوراه كلية دار العلوم جامعة المنيا ،2011، ص95.

[4] سورة القصص: الآية 38.

[5] سورة النازعات: آية 24.

وقد رفضت المسيحية هذه النظرية تماما؛ فالمسيحية يعتقد مؤمنوها بألوهية المسيح، وبالتبعية لا يمكن أن يعترفوا بألوهية الحاكم[1].

2- نظرية الحق الإلهي المقدس المباشر:

تعني هذه النظرية أن الحاكم ليس إلهًا ولا نِصْفَ إله، ولكنه بشرٌ يحكم باختيار الله ﷻ، فالله الذي خلق كل شيء وخلق الدولة، هو الذي يختار الملوك مباشرةً لحكم الشعوب؛ ومن ثَمَّ فَمَا على الشعب إلا الطاعة المطلَقة لأوامر الملوك، ويترتب على ذلك عدم مسئولية الملوك أمام أحد من الرعية؛ فللملك أن يفعل ما يشاء دون مسئولية أمام أحد سوى ضميره، ثم الله الذي اختاره وأقامه.

فمن نتائج هذه النظرية أن الحاكم لا يكون مسئولا أمام أحد غير الله، وبالتبعية منه يستمد سلطته. أما من حيث الأساس فإنها تختلف عن الصورة الأولى، ففي فكرة تأليه الحاكم لا توجد تفرقة بين الإله وشخص الملك، عكس فكرة الحق الإلهي المقدس؛ حيث توجد بها هذه التفرقة وهذا راجع لدواعي تاريخية.

وقد سادت هذه النظرية أوروبا بعد أن اعتنق الإمبراطور قسطنطين الدينَ المسيحيَّ، فخرج رجال الدين على الناس بهذه النظرية؛ وذلك لهدم نظرية تأليه الحاكم من ناحية، ولعدم المساس بالسلطة المطلقة للحاكم من ناحية أخرى[2].

والراجح أن أساس هذه النظرية يرجع إلى بولس، فهو قد فصل الشعب المسيحي عن ناموس الله وشريعته، وبذلك أصبحت المسيحية ديانة لا تبالى بنظام الحكم، ولا تصبو إليه، فهي تقر الخضوع للسلطان المتفوق الغالب، وإعطاء الجزية له فرض واجب، يقول

[1] "الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري المغربي"، المرجع السابق، ص13.

[2]: جمال أحمد السيد جاد المراكبي: "الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة"، جامعة أنصار السنة المحمدية، إدارة الدعوة والإعلام، لجنة البحث العلمي، لعام 1414هـ، ص24.

بولس: "لتخضع كل نفس للسلاطين الفائقة؛ لأنه ليس سلطان إلا من الله، والسلاطين الكائنة هي مرتبة من الله".

حتى أن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله. والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة.

فإن الحكام ليسوا خوفا للأعمال الصالحة، بل للشريرة؛ فتريد أنْ لا تخاف السلطان افعل الصلاح؛ فيكون لك مدح منه.

لأنه خادم الله للصلاح، ولكن إن فعلت الشر فخف؛ لأنه لا يحمل السيف عبثا إذ هو خادم الله منتقم للغضب من الذي يفعل الشر؛ لذلك يلزم أن يخضع له، ليس بسبب الغضب فقط، بل أيضا بسبب الضمير.

فإنكم لأجل هذا توفون الجزية أيضا؛ إذ هم خدام الله مواظبون على ذلك بعينه؛ فأعطوا الجميع حقوقهم. الجزية لمن له الجزية. الجباية لمن له الجباية. والخوف لمن له الخوف والإكرام لمن له الإكرام"[1].

والمتأمل لهذه الأقوال يجد أنها نهاية لنظرية من نظريات الحكم (تأليه الحاكم)، وتعطي بداية نظرية (الحق الإلهي)؛ أي أنها تعد بداية عقد توافقي مع السلطة، وتعكس رؤية المسيحية في أنظمة الحكم والتي تطورت بعد ذلك؛ لتشمل نظرية (الحق الإلهي غير المباشر).

3- نظرية الحق الإلهي غير المباشر:

لم تعد فكرة الحق الإلهي المباشر مستساغةً من الشعوب، ورغم ذلك لم تنعدم الفكرة تمامًا، وإنما تطوَّرت وتبلورت في صورة نظرية (التفويض الإلهي غير المباشر) أو (العناية الإلهية)، ومؤدَّى هذه النظرية أن الله لا يتدخل بإرادته المباشرة في تحديد شكل السلطة، ولا في طريقة ممارستها، وأنه لا يختار الحكَّام بنفسه، وإنما يوجِّه الحوادث

[1] الكتاب المقدس: "كتاب الحياة رومية"، 13: 1-7.

والأمور بشكلٍ معيَّن، يساعد جمهور الناس ورجال الدين خصوصا على أن يختاروا بأنفسهم نظام الحكم الذي يرتضونه، ويذعنون له وهكذا؛ فالسلطة تأتي من الله للحاكم بواسطة الشعب[1].

والحاكم يمارس السلطة باعتبارها حقًّه الشخصي؛ استنادًا إلى اختيار الكنيسة الممثلة للشعب المسيحي، وباعتبارها وسيطًا بينه وبين السلطة المقدسة التي تأتي من لدن الله.

وهكذا ظهرت هذه النظرية واشتهرت، واتخذت شكلا خاصا هو تعميد الملوك، وبقيت أساسا لسلطان الملوك في فرنسا؛ حتى قضت عليها الثورة الفرنسية، ونادت مكانها بنظرية (سيادة الأمة).

وقد تكون هذه النظرية أكثر معقولية، ويمكن أن تكون خطوة نحو الديمقراطية، كما تصلح أيضا لتبرير الحكم الاستبدادي؛ فالحكام لا يُسألون أمام الشعب مادام لا فضل له في اختيارهم[2].

ب-مفهوم الدولة في الإسلام:

الواقع أنَّ الإسلام عقيدة وشريعة، عبادة ومعاملة، دِين وسياسة، دَعوة ودولة.

فالإسلاميون يرون: أنَّ الدولة في الإسلام: فريضةٌ دِينيَّة، وضرورة حيويَّة[3].

وقد استدلوا على ذلك بأدلة كثيرة؛ منها:

أولًا: الأدلة من القرآن الكريم:

- **الدليل الأول:**

[1] "نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم"، المرجع السابق، ص30.

[2] "الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري المغربي"، المرجع السابق ، جـ1، ص15.

[3] يوسف القرضاوي: "الدين والسياسة"، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2007م، القاهرة، مصر، ص135.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ۞ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[1]. هاتان الآيتان مِن سورة (النساء) "هما أساسُ الحكومَة الإسلامية، ولو لم ينزلْ في القرآن غيرهما لكفتَا المسلمين في ذلك؛ إذ هم بنوا جميعَ الأحكام عليهما"[2]؛ وذلك لأنَّهما اشتملتَا على ثلاثة أركان مِن أركان الحُكم، هي:

الأول: وجوب العدل على ولاة الأمور.

الثاني: وجوب الطاعة على الرعيةِ تجاه ولاةِ الأمور.

الثالث: الالتزام بالمرجعية العُليا في كلِّ ما يختلف فيه الرعيةُ مع حكَّامهم.

- **الدليل الثاني:**

قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾[3]

وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[4].

---

[1] سورة النساء: الآية 58 – 59.

[2] محمد رشيد رضا: "تفسير المنار"، طبعة نادرة، الطبعة الثانية، 1366هـ – 1947م، ج5، ص168.

[3] سورة النساء: الآية 105.

[4] سورة المائدة: الآية 48.

وأمثالُ هذه الآيات التي تأمُر بالتحاكُمِ إلى أمر الله والرُّجوع إلى شريعته، وإنْ كان هذا خِطابًا للنبيِّ ﷺ إلا أنَّه خطابٌ لأمَّته أيضًا؛ لأنَّ الخطاب للرسول ﷺ خطابٌ لأمَّته، ما لم يَرِدْ دليل على التَّخصيص؛ فيكون هذا خطابًا عامًّا لجميعِ المسلمين بإقامةِ الحُكم بما أنزل الله إلى يومِ القيامة، ولن يكونَ ذلك إلاَّ إذا كان للمسلمين دولةٌ، ولهم إمامٌ يقوم على مصالحهم.

- **الدليل الثالث:**

قولة تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[1].

هذه الآيةُ تدلُّ على وجوبِ إيجاد الدولة وتنصيب الإمام، ووجْهُ الاستدلال أنَّ الله عز وجل أوجَبَ على المسلمين طاعةَ أولي الأمْر منهم، وهم الأئمَّة. والأمر بالطاعة دليلٌ على وجوبِ تنصيب وليِّ الأمر؛ لأنَّ الله لا يأمُر بطاعةِ مَن لا وجود له، ولا يَفرِض طاعةَ مَن وجودُه مندوب، فالأمْر بطاعته يَقتضي الأمر بإيجاده؛ فدلَّ على أنَّ إيجاد إمامِ للمسلمين واجبٌ عليهم[2].

- **الدليل الرابع:**

ويَتمثَّل هذا في جملةٍ عظيمة مِن الآيات القرآنيَّة التي لا يُمكن تنفيذها إلا إذا وُجِدتِ الدولة، وهي آياتٌ تخاطب في الأساسِ أُمَّةً لها نظام وحُكم نافذ، وهي أكثر مِن أن تُحصَى؛ منها الآيات التي شرعت أحكام الحدود: كحدِّ السرقة والزِّنا والقذف، وحد

[1] سورة النساء: الآية59.

[2] عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي: "الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة"، دار طيبة لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، لسنة 1408هـ، ص47.

الحِرابة، وأحكام القصاص، والدية، وسائر العقوبات التي لا يُتصوَّر وجودها إلاَّ مع وجودِ دولةٍ وحُكم. ومنها آيات تُنظِّم التصرفاتِ والمعاملاتِ مِن بيع وإيجار، وهبة، ووصية، وحجر، وتفليس، وغير ذلك ممَّا يُسمَّى في التعريف الوضعي بالقانون المدني. ومنها كذلك آيات تشرع أحكامَ الزواج، والطلاق، والنفقة، والرضاعة، التي يُمكن تَسميتُها بقانون (الأحوال الشخصية). وآيات تُوجِب جمعَ الزكاة، وتحديد مصارفها. وأخرى للتضامُن والتكافل الاجتماعي والتعاون على البر والتقوى؛ وكل هذه الأمور لا يَقومُ عليها، ولا يُمكن أن يضطلع بها إلاَّ الحكوماتُ والدُّوَل[1].

ثانيًا – الأدلَّة مِن السنة:

- **الدليل الأول:**
- ما رواه أبوداود في سُننه عن أبي سعيدٍ الخُدري رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: "إذا خَرَج ثلاثةٌ في سفرٍ؛ فلْيُؤمِّروا أحدَهم"[2].

قال بن تيمية: "قد أوْجَب النبي ﷺ تأميرَ الواحد في الاجتماعِ القليلِ العارِض في السَّفر، وهوتنبيهٌ على أنواع الاجتماع"[3].

- **الدليل الثاني:**

عن عَرْفَجةَ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: "مَن أتاكم وأمرُكم جميعٌ على رجلٍ واحدٍ، يُريد أن يشقَّ عصاكم ويفرِّق جماعتَكم فاقتلوه"[4].

---

[1] عبد القادر عوده: الإسلام واوضعنا السياسية"،بدون، ص88.

[2] رواه أبو داود كتاب الجهاد رقم (2608) وصحَّحه الألباني، "صحيح سنن أبي داود": محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج2، ص125.

[3] "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية": أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، دار عالم الفوائد لنشر والتوزيع، ص233.

[4] " صحيح مسلم، كتاب الإمارة باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع"، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، 1412هـ – 1991م، ص1480.

- **الدليل الثالث:**

عن ابن عبَّاس رضي الله عنه مرفوعًا: "مَن رأى مِن أميره شيئًا يكرهه فليصبرْ عليه؛ فإنَّه مَن فارَقَ الجماعة شبرًا فميتتُه جاهليَّة"[1].

- **الدليل الرابع:**

عنِ الحسنِ قال: عادَ عبدُ الله بنُ زيادٍ مَعقِلَ بنَ يسار المزنيَّ في مرضِه الذي مات فيه، قال مَعقِل: إني محدِّثك حديثًا سمعتُه من رسولِ الله ﷺ لو علمتُ أنَّ لي حياةً ما حدَّثتك، إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: "ما مِن عبدٍ يَسترعيه الله رعيةً يموت يومَ يموتُ وهو غاشٌّ لرعيته إلا حرَّم الله عليه الجَنَّةَ"[2].

- **الدليل الخامس:**

وعن عوفِ بن مالكٍ الأشجعيّ رضي الله عنه عن رسولِ الله ﷺ قال: "خيارُ أئمَّتكم الذين تُحبُّونَهم ويحبُّونكم، وتُصلُّون عليهم ويُصلُّون عليكم، وشِرار أئمَّتكم الذين تَبغضونهم ويَبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم، قال: قلنا: يا رسولَ الله، أفلا ننابذهم عندَ ذلك؟ قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاةَ، لا ما أقاموا فيكم الصلاة، ألاَ مَن وُلِّي عليه والٍ فرآه يأتي شيئًا مِن معصية الله؛ فليكْرَه ما يأتي مِن معصيةِ الله، ولا ينزعنَّ يدًا مِن طاعة"[3].

وهذا قد جاء عن النبي ﷺ ما رواه البخاري عن مُحَمَّدُ بْنِ بَشَّار، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فُرَاتٍ الْقَزَّازِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ، قَالَ: قَاعَدْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ η خَمْسَ سِنِينَ فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا هَلَكَ

[1] رواه مسلم: "كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن"، وفي كل رقم 1849، ص1477.

[2] رواه مسلم: "كتاب الإيمان، باب استحقاق الولي الغاش لرعيته النار"، ص125.

[3] رواه مسلم: "كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم"، ص1482.

نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ، فَيَكْثُرُونَ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا، قَالَ: فُوا بِبَيْعَةِ الأول فَالأول، أَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ"[1]. وقال ابن حجر: "فيه إشارة إلى أنه لابد للرعية من قائم بأمورها، يحملها على الطريق الحسنة، وينصف المظلوم من الظالم."[2]

لما كان من الواجب أن يكون هناك للرعية قائم بأمرها، كان لابد أن يكون هناك نظام ينظم العلاقة بين الراعي والرعية، وهو نظام الحكم في الإسلام الذي أسسه النبي ﷺ. وهو نظام يقوم على شريعة الإسلام تنفيذا وتطبيقا، إنه يخدم شريعة الإسلام ويخضع لها، فهو يَحكم بها، ويُحكم بها أيضا[3].

قد بينت الدراسة وجود اختلاف حقيقي بين النظام الديني الثيوقراطي والإسلامي، فلا عصمة للحاكم داخل النظام الإسلامي، ولا سلطة فوقية له تجعل كلامه وأحكامه إلاهية، بل هو محكوم بالشريعة وأصولها، على عكس النظام الثيوقراطي؛ لذا وجب علينا التعرف على ملامح هذا النظام، وهل أثر في الأنظمة الحديث؟ وذلك من خلال سيرة سيدنا محمد ﷺ نبي الهدى مؤسس دولة الإسلام بالمدينة المنورة.

المطلب الثاني– أثر الفكر النبوي الشريف في نظرية (العقد الاجتماعي):

سبق وقد أشرنا إلى أن نظرية العقد الاجتماعي لها دور كبير في تطور الفكر السياسي والمجتمعات السياسية؛ حيث مهدت الطريق لضرورة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أسس موضوعية، كما كان لهذه النظرية الفضل في إقرار كثير من مبادئ النظرية الديمقراطية، مثل: الإرادة الشعبية، وتقرير الحرية السياسية وسيادة القانون، ورقابة المحكومين على الحكومة. ويمكن القول، بشكل عام، إن الكثير من

---

[1] ابن حجر العسقلاني:"فتح الباري شرح صحيح البخاري"،تحقيق/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المنارة، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1999م، ج6، ص542.

[2] رواه البخاري: المصدر السابق، ص544.

[3] "الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة"، المرجع السابق، ص43.

الدول التي أخذت بمبدأ المساواة بين الأفراد في الحقوق السياسية، وبالأخص حق الانتخاب كانت متأثرة بنظرية جان جاك روسو.

كما تقدم نظرية (العقد الاجتماعي) إطارا مقنعا لفهم أصول السلطة السياسية وشرعيتها، وتسلط الضوء على أهمية الموافقة، والعقد الاجتماعي، وحماية الحقوق الفردية داخل المجتمع، على الرغم من أنها واجهت انتقادات وتحديات.

وكذلك أشرنا إلى ما قدمه الفكر النبوي الشريف من أسس قيام الدولة، المتمثلة في وثيقة المدينة المنورة، وهي أول دستور مدني متكامل في التاريخ، أرسى قواعد المواطنة، وثبت أركان العدل بين مكونات المجتمع وطوائفه على اختلافهم، ونظم العلاقات بين جميع المواطنين؛ لكي يسود الأمن والتسامح والاستقرار والمحبة في المجتمع الإسلامي، ويدخل الناس في السلم كافة.

وبالنظر إلى الفكر السياسي في السيرة النبوية (وثيقة المدينة) ونظرية (العقد الاجتماعي)، فإننا سنجد الوثيقة المدنية قد هُمشت وتم التنكر لها من قبل المنظرين والمفكرين غير المسلمين، وكذلك من المفكرين والمنظرين المسلمين الذين انبهروا بالحضارة الغربية، في حين أن هؤلاء ركزوا على دراسة وتأصيل كل ما يتعلق بنظرية (العقد الاجتماعي) ومن جميع الجوانب. أما المنظرون والمفكرون المسلمون فقد قصروا على مر العصور في إعطاء الصحيفة حقها في البحث والدراسة، خاصة في مجال الإسلام السياسي والسياسة الشرعية، وسبب ذلك يعود إلى اهتمامهم بالبيعة كنظام بديل يغنيهم عن الصحيفة [1](وثيقة المدينة).

[1] محمد الشويات: " صحيفة المدينة المنورة باعتبارها أساساً لنظرية العقد الاجتماعي والدولة المدنية في الإسلام " ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية –السنة العاشرة – ملحق خاص – العدد : 11 أبحاث المؤتمر السنوي 8– ج2 – جمادى الأولى 1443 هـ – ديسمبر 2021م.

- **دليل تأثر نظرية (العقد الاجتماعي) في العصر الحديث بسيرة النبي ﷺ:**

عند الحديث عن عملية التأثير والتأثر يجب الحديث عن أمرين مهمين، بيانهما على النحو الآتي:

1- الأقدمية الزمنية:

بالنسبة إلى الأقدمية الزمنية، والتي تعني أن يكون صاحب الأثر أقدم زمنيًا وتاريخيًا من الذي كان محل الأثر، أو الذي وقع عليه الأثر، وتأثر به وقَبِل تأثيره عليه، ونتج عن هذا الأثر والتأثير تغير معين في الذي كان محل الأثر، وهذا التغير إما أن يكون تغييرًا جزئيًا؛ فيكون الأثر والتأثير ضعيفًا، وإما يكون تغييرًا جذريًا، وهنا يكون الأثر والتأثير قويًا[1].

وبتطبيق هذا على وثيقة المدينة نجد أن الوثيقة وضعت بداية وصول الرسول ﷺ إلى المدينة، يؤيد ذلك أن ابن هشام في سيرته النبوية المعروفة، وهو أول من نقل النص كاملًا عن الراوية المشهور ابن إسحاق، يقول عنها:" قال ابن إسحاق: وكتب رسول الله ﷺ كتابًا بين المهاجرين والأنصار، وَادَعَ فيه يهود، وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم وشرط لهم، واشترط عليهم..".

[1] غلاب عليوة حمادة الأبنودي : "مابين الاثر والتشابه قديماً وحديثاً "، مقال منشور بموقع أكاديمية بالعقل نبدأ تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 – 11– 2024 مفهوم الأثر وعوامل التأثر والتأثير | أكاديمية بالعقل نبدأ.

بالنظر في تاريخ وفاة مؤلف السيرة النبوية المعروفة بسيرة ابن هشام نجده قد توفي عام ٢١٣ هـ – ٨٢٨ م[1]، وكانت وفاة النبي ﷺ سنة 11هـ[2] أي 632 م وبمقارنتهما بتاريخ ميلاد منظري العقد الاجتماعي توماس هوبز سنة 1588م[3]، جون لوك سنة 1632م[4]، جان جاك روسو1712م[5] يتضح أن الوثيقة النبوية الواردة في كتب السير، المشار إليها سابقًا، تسبق في الزمن نظرية (العقد الاجتماعي) بما يزيد عن اثني قرنًا تقريبا.

2- ثبوت التواصل الثقافي والحضاري:

أما بالنسبة إلى ثبوت التواصل الثقافي والحضاري فيعني أنه عند إثبات وجود تواصل بين صاحب الأثر وبين المؤثَّر فيه، سواء كان تواصلًا مباشرًا، كما هو الحال عندما يسافر أحد المفكرين والفلاسفة من مكان إلى آخر، أو كان التواصل غير مباشر، كما هو الحال عند نقل المؤلفات، سواء كانت بلغتها الأصلية المؤلَّفة بها، أو بتراجم لها أو

[1] الزركلي :" الأعلام " ، دار العلم للملايين ،الطبعة ، الخامسة عشر، ت: 2002 م ، ج: 4 – ص166.

[2] محمد بن جرير الطبري ،تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم :" تاريخ الرسل والملوك "، دار العارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة – مصر ، بدون ، ص 199 إلى 203.

[3] توماس هوبز :مقدمة كتاب " اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة "،ترجمة ، ديانا حبيب حرب ، بشرى صعب ، تقديم رضوان السيد ، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث ، كلمة ، أبو ظبي – الإمارات المتحدة ، ط : 1 ، ت : 2011م، ص9.

[4] جون لوك: مقدمة كتاب " في الحكم المدني "، ترجمة ماجد فخري ، مجموعة الروائع الإنسانية الاونسكو ، السلسلة العربية – بيروت – لبنان ، ت : 1959م ، ص : أ.

[5] جان جاك روسو :" العقد الاجتماعي" ، ترجمة : عادل زعيتر ، مؤسسة هنداوي للنشر ، ت: 2012 م ، القاهرة – مصر ، ص: 9.

دراسات عنها من موطن صاحب الأثر إلى موطن المؤثَّر فيه، وذلك عبر كثير من الطرق مثل التجارة والمعارك والحروب... إلخ[1].

إن الاحتكاك بالغرب، بشكل مباشر أو غير مباشر، وُلِدَ منذ زمن بداية الفتوحات الإسلامية، وما يزال حتى الآن؛ فلا يمكن لأي شخص أن ينكر الاطلاع منذ ما قبل العصر الحديث على الثقافة.

الأمر الذي يجعل عملية التأثير والتأثر بين الثقافة الإسلامية والغربية أمر قطعي وواقع، على على وجه العموم.

أما بشأن نظرية (العقد الاجتماعي) فجان جاك روسو وهو يقدم إطارًا للدولة والحياة الاجتماعية بغرض إبعاد الدين عن الدولة، وعدم صلاحيته للحياة المدنية نقض جميع الأديان في مجال قيام الدولة إلا أنه جاء عند الإسلام؛ فوجدناه يقول في كتابه (العقد الاجتماعي) وبالتحديد في الفصل الثامن بعنوان (الدين المدني) مشيرًا إلى النبي محمد ﷺ بقوله: " لمحمد آراء صائبة جدًا، فقد أحسن وصل نظامه السياسي، وذلك أن ظل شكل حكومته باقية في عهد خلفائه؛ فكانت هذه الحكومة موحدة تمامًا، وصالحة إلى حد بعيد."[2]، وهذا النص يؤكد اطلاع روسو على سيرة النبي محمد ﷺ بدقة؛ لأننا نجده يكمل ويشير إلى" أن العرب عندما أصابهم الترف ترخوا فأخضعهم البرابرة. "[3]

لم يوجه روسو أي انتقاد إلى الإسلام، وكان تحفظه على حال العرب، بوجه عام، بعد فترة الخلفاء الرشدين في تأكيد آخر لاطلاعه على سيرة النبي ﷺ وعلى سيرة خلفائه الراشدين، الأمر الذي يؤكد أثر الفكر النبوي الشريف في الفكر السياسي في العصر الحديث.

---

[1] "مابين الأثر والتشابه قديماً وحديثاً "، المرجع السابق.

[2] " العقد الاجتماعي": جان جاك روسو المرجع السابق، ص: 165.

[3] المرجع السابق.

- **المطلب الثالث– ما بعد العلمانية والمساق السياسي الوطني في الفكر النبوي الشريف:**

إن ما سبقت الإشارة إليه من بزوغ عصر ما بعد العلمانية، لم يُنْهِ الجدل السياسي والاجتماعي في المجتمع بمجرد فكرة تعطي للدين مساحة من الحرية داخل المجتمع العلماني بأن تسعى إلى الإدماج السياسي للمواطنين، وبما يتعدى نمط العيش وفتح الإمكانات للجماعات الدينية؛ لكي تمارس تأثيرها الخاص عن طريق الرأي العام السياسي، أو مجرد تضمن الحرية الأخلاقية لكل مواطن سواء كان علمانيًّا أو مؤمنًا؛ فلا يحرم المواطن المؤمن حقه في التعبير بلغة دينية وطرح موضوع للمناقشة عموميا.

وقد فتح الفكر الجديد قضايا منبثقة تدور حول إمكانية تطبيق الفكرة أمام تحديات المجتمعات السياسية، والتي تسيطر عليها القوميات سواء كانت قومية عرقية أو دينية.

لذلك نجد هابرماس سعى ليبلور مفهوم المواطنة؛ لتشيد مجتمعًا كونيًّا يحترم الاختلافات العقدية في ظل مواطنة متساوية[1]، ومنه هنا يقول هابرماس: "إن الشكل الوحيد الملائم في ظل الظروف الحداثية لتماهي المرء مع تقاليده هو الوطنية الدستورية. استخدم هابرماس هذا المصطلح لأول مرة خلال سجال عام حامي الوطيس في منتصف الثمانينيات فيما عرف لاحقًا باسم "سجال المؤرخين."[2]

وبطريقة أخرى يمكن التعبير عن الوطنية الدستورية عند هابرماس هي تلك الدولة الاجتماعية الديمقراطية التي يسودها التعاون المشترك بين المواطنين من جهة، والسلطة

[1] جواق سميلير :"المواطنة في مجتمعات ما بعد العلمانية "، جامعة عبد الحميد مهري، مجلة الدراسات ، العدد 10 ، ت : 2019 ص129.

[2] جيمس جوردن فينلسيون :"يوجن هابرماس مقدمه صغير جداً " ، – ترجمة أحمد محمد الروبي ، مؤسسة هنداوي للنشر ، ت: 2017 ص132.

من جهة أخرى، ذلك أن تعاون المواطنين يكون مؤسَّسًا أو قائمًا على أساس أكثر تجريدًا لوطنية دستورية.[1]

- **خصائص الوطنية الدستورية:**

1- الوطنية الدستورية تضمن الحق؛ أي الاعتراف بحقوق المواطن على اختلاف أنواعها الاجتماعية، والطبيعية، والسياسية ... إلخ. وتمكينه منها أيضا.

2- الوطنية الدستورية تحقق الديمقراطية؛ أي التوزيع العادل للحقوق والواجبات، وإشراك المواطن في المجال السياسي، وفي الحكم أيضا.

3- الوطنية الدستورية وطنية اجتماعية؛ أي أنها تقوم على الاعتراف بجميع الطبقات الاجتماعية، وإشراكهم في شتى المجالات والحرص على مراعاة مصالحهم؛ لأنه "عندما تصبح الدولة اجتماعية فإنها تقوم بتحقيق الترابط الاجتماعي المبني على الحقوق الأساسية، وتحقيق الديمقراطية للمجتمع. هنا يمكن تعريفها بالدولة الوطنية، والتي تعطي الأولوية لمواطني الدولة الوطنية وعليه يمكن أن نستنتج تعريفا."[2]

هكذا يحاول هابرماس، بصفته منظرًا لعصر ما بعد العلمانية، رسم صورة للمجتمع السياسي، بعدما فرض الدين نفسه في الفضاء العمومي معللًا ذلك بأن المشروع الحداثي لم ينجز بعد محاولة تكسير قيود الدولة القومية إلى ما بعد القومية معبرًا عن الحالة، أو الاتجاه الذي تفقد فيه الدول القومية، والهويات الوطنية أهميتها بالنسبة للكيانات الوطنية، والعالمية والتي أصبحت واقعا معاشا منذ تأسيس التحاد الأوروبي.

---

[1] فوزية شراد : "المواطنة والتواصل وحقوق الإنسان عند هابرماس"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 28 ، ت: 2013 ، ص122.

[2] "المواطنة والتواصل وحقوق الإنسان عند هابرماس"، ص122.

ولكن يبدو فشل المشروع الفكري لهابرماس قد لاح في الآفاق، خاصة بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتعذر انضمام تركيا له لأسباب دينية.[1]

وفي الحقيقة أن كل ما يسعى إليه هابرماس وغيره من فلاسفة الفكر السياسي والاجتماعي مبلور في النموذج الإسلامي الذي وضعه محمد ﷺ، ومدون بسيرته العطرة خاصة النموذج المدني الممثل في وثيقة المدينة المنورة وغيرها مما ذكر أهل السير.

وإذا رجعنا إلى كتب السيرة النبوية الشريفة نجد أن أول دستور عرف بالمفهوم الفني الحديث في عهد الرسول ﷺ ويعرف "بالصحيفة"، تلك الوثيقة التي أعدها رسول الله ﷺ؛ لتنظيم أحوال دولة المدينة بعد أن انتقل إليها من مكة، وهي من الخطوات الهامة التي اتخذها رسول الله ﷺ في بنائه للدولة الإسلامية الجديدة في المدينة المنورة؛ حيث نظم بموجبها العلاقات بين المجتمع المسلم الجديد نفسه، وبين الكتل البشرية التي تعايشت في المدينة وبخاصة اليهود؛ إذ كان من الضروري تنظيم العلاقة بين المسلمين وأنفسهم، وبين المسلمين وغيرهم من أهل المدينة، من أجل توفير الأمن والسلام للناس جميعا؛ ولذا كانت هذه الوثيقة (الصحيفة)[2] لتنظيم هذه العلاقات، وقد جاء في هذه الوثيقة ما يلي:

أولًا: تحديد الأمة وتحقيق الوحدة الإسلامية:

"بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب من محمد النبي ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم- أنهم أمة واحدة من دون

[1] جلوة خده معمر : مفهوم المواطنة في السياق الغربي المعاصر يورغن هابرماس أنموذجاً "، المجلة التعليمية بالجزائر ، المجلد :4 العدد :12 ، ت : 2017 ، ص 140.

[2] وأطلق عليها أربعة أسماء، هي: الصحيفة، الوثيقة، الكتاب والدستور انظر في هذا بالتفصيل ، جاسم محمد راشد العيساوي "الوثيقة النبوية والأحكام الشرعية المستفادة منها" ، دار الصحابة، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م، الشارقة، الإمارات العربية، ص27 وما بعدها.

الناس"[1]. في هذا النص ما يشبه الديباجة التي ترد في دساتير الدول الحديثة التي عادة ما يرد بها ملامح الدولة وتعريف بشعبها.

ثانيا: التكافل الاجتماعي أساس وحدة الأمة:

التكافل الاجتماعي يظهر واضحًا في (وثيقة المدينة)، خاصة في أنها تدعو إلى مساعدة المدين، وإلى المناصرة على العدو، واجتماعهم على الباغي والفاسد، ولوكان ابن واحد منهم، وهذا يظهر في ما جاء بها "وأن المؤمنين لا يتركون مغرما (ثقيل الدين) بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل، وألا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه، وأن المؤمنين المتقين على من بغى منهم أو ابتغى دسيعة (كبيرة) ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين، وأن أيديهم عليه جميعا، ولوكان ولد أحدهم، ولا يقتل مؤمن مؤمنا في كافر، ولا ينصر كافرا على مؤمن، وأن ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم، وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض من دون الناس، وأنه من تبعنا من يهود؛ فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم..."[2].

ثالثًا- حرمة حماية المجرمين والتستر عليهم:

وضعت (وثيقة المدينة) مبدأ عدم حماية المجرم والفاسد، فـ" لا يحل لمؤمن أقر ما في هذه الصحيفة، وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثا (مجرما) ولا يؤويه..."[3].

رابعًا- حرية الاعتقاد:

---

[1] انظر نص الصحيفة كاملة عبد المبلك بن هشام : "السيرة النبوية " ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري ،دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة 1990م - 1410هـ، ص142 إلى 146.

[2] المرجع السابق نفسه.

[3] جاسم محمد راشد العيساوي:"الوثيقة النبويةَ والأحكام الشرعية المستفادة منها"، المرجع السابق، ص155.

وقد أقرت صحيفة المدينة مبدأ حرية الاعتقاد في غير ضرر للدولة وطاعة ولي الأمر رئيس الدولة؛ فجاء بها "لليهود دينهم وللمسلمين دينهم- مواليهم وأنفسهم - إلا من ظلم وأثم؛ فإنه لا يوتغ (يهلك) إلا نفسه وأهل بيته، ...وأن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم، وأنه لم يأثم امرؤ بحليفه وأن النصر للمظلوم"[1].

خامسًا- المرجعية العليا لله ورسوله ﷺ:

وقد حرم النبي ﷺ المدينة، وجعل الحكم فيها لله ولرسوله ﷺ، وهذا ما دل عليه نص الصحيفة: "وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة، وأنه ما كان من أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله ﷻ وإلى محمد رسول الله ﷺ ..."[2].

سادسًا- الدفاع عن الدولة واجب على المسلم وغيره:

"وأنه لا تجار قريش ولا من نصرها، وأن بينهم النصر على من دهم يثرب، وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه، فإنهم يصالحونه ويلبسونه، إلا من حارب في الدين.

وأنه لا يَحُوْلُ هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وأنه من خرج أمن، ومن قعد أمن بالمدينة إلا من ظلم وأثم، وأن الله جارٌ لمن بر واتقى، ومحمد رسول الله ﷺ"[3].

هذه هي الوثيقة التي وضعها رسول الله ﷺ منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة، ترسخ المبادئ الإسلامية، وتقرر حرية العقيدة وحرية الرأي، وحرمة المال وحرمة الدماء، وتقضي على العصبية والطبقية، وبذلك سبق النبي ﷺ إلى تقرير حقوق الإنسان منذ هذا الزمن البعيد.

---

[1] "السيرة النبوية ": ابن هشام ، المرجع السابق ص142 إلى 146.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

والمتأمل في بنود هذه الوثيقة يدرك مدى العدالة التي اتسمت بها معاملة النبي ﷺ لليهود، كما أنها اشتملت على جميع ما تحتاجه الدولة، وتنظم علاقة الأفراد بالدولة، وعلاقة بعضهم ببعض.

وبإبرام هذه المعاهدة وكتابة هذه الصحيفة صارت المدينة وضواحيها دولة، عاصمتها المدينة ورئيسها رسول الله ﷺ، والكلمة النافذة فيها للمسلمين؛ وبذلك أصبحت المدينة عاصمة حقيقية لدولة الإسلام الجديدة.

النتائج:

1. إبراز مرونة الدولة في عهد النبي محمد ﷺ: تمكَّنت الدولة الإسلامية في ذلك العهد من استيعاب جميع أطياف المجتمع باختلاف أديانهم وأجناسهم؛ مما يشير إلى قدرتها على تحقيق مفهوم المواطنة.
2. تأكيد الفرق بين الدولة الإسلامية والدولة الثيوقراطية؛ فالدولة الإسلامية تعتمد على الشريعة الإسلامية في تنظيم شؤونها، وليست دولة كهنوتية، كما هو الحال في بعض الأنظمة الثيوقراطية الغربية.
3. السبق التاريخي للوثيقة النبوية: تُظهر الدراسة أن وثيقة المدينة المنورة سبقت نظرية العقد الاجتماعي بعدة قرون، مما يشير إلى أصالة النظام السياسي الإسلامي.
4. التأثير الثقافي والحضاري المتبادل: وجود أثر للثقافة الإسلامية على الفلسفات والنظريات الغربية، بما في ذلك نظرية العقد الاجتماعي.

المراجع:

1- أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية :"السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، دار عالم الفوائد لنشر والتوزيع

2- أحمد عبد الحفيظ :الدولة، موسوعة الشباب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، عدد: 10، ت: 2001م.

3- ابن حجر العسقلاني :"فتح الباري شرح صحيح البخاري "،تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المنارة، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1999م.
4- الزركلي: لأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة، الخامسة عشر، ت: 2002 م.
5- السيد محمد سيد عبد الوهاب :"الفكر السياسي النبوي دراسة في الوسائق النبوية الشريفة " –بدون.
6- أندروهيوود:"النظرية السياسية"، ترجمة لبنى الريدي، المركز القومي للترجمة، الطبعى: الأولى، القاهرة – مصر، ت: 2016م.
7- توماس هوبز:" اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة"، ترجمة: ديانا حبيب حرب، بشرى صعب، تقديم: رضوان السيد، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبوظبي – الإمارات المتحدة، ط: 1، ت: 2011م.
8- جاك دوه نيدييه دي فابر :الدولة، ترجمة: أحمد حسيب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ت: بدون
9- جاسم محمد راشد العيساوي "الوثيقة النبوية والأحكام الشرعية المستفادة منها"، دار الصحابة، الطبعة الأولى، 1427هـ – 2006م.
10- جلوة خده معمر:"مفهوم المواطنة في السياق الغربي المعاصر يورغن هابرماس أنموذجًا"، المجلة التعليمية بالجزائر، المجلد: 4 العدد: 12، ت: 2017م.
11- جمال أحمد السيد جاد المراكبي :"الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة" ، جامعة أنصار السنة المحمدية، إدارة الدعوة والإعلام لجنة البحث العلمي، لعام 1414هـ.

12- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور :"لسان العرب "، دار صادر، بيروت – لبنان، ج: 11، بدون.
13- جواق سميلير :"المواطنة في مجتمعات ما بعد العلمانية "، جامعة عبد الحميد مهري مجلة الدراسات، العدد 10، ت: 2019م.
14- جون لوك، ترجمة ماجد فخري:"في الحكم المدني"، مجموعة الروائع الإنسانية الاونسكو، السلسلة العربية – بيروت – لبنان، ت: 1959م.
15- جيمس جوردن فينلسيون:"يوجن هابرماس مقدمه صغير جدًا"– ترجمة: أحمد محمد الروبي، مؤسسة هنداوي للنشر، ت: 2017م.
16- دينا علوان بدر محمد :"نظرية الثيوقراطية في ضوء الأديان السماوية الثلاثة –دراسة تحليلية"، مجلة المستنصرية للعلوم والتربية، العدد الثالث، سنة 2021م.
17- سعيد فودة :الدولة الدينية والدولة المدنية تأملات في المفاهيم والنتائج ": ، بدون.
18- طعيمة الجرف :"نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم"، مكتبة القاهرة الحديثة 1973م.
19- عادل زعيتر:العقد الاجتماعي: جان جاك روسو، ترجمة مؤسسة هنداوي للنشر، ، القاهرة – مصر ت: 2012 م.
20- عبد الرحيم (فانيامبادي عبد الرحيم) :"معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها"، دار القلم، دمشق ، الطبعة الأولى، 1432 هـ – 2011 م.
21- عبد الملك بن هشام :"السيرة النبوية"، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة 1990م – 1410هـ

22- عبد المنعم محفوظ :"النظم السياسية:"بدون.
23- عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي :الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة:، دار طيبة لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، لسنة 1408هـ.
24- عبد القادر عودة :الإسلام واوضعنا السياسية ، بدون.
25- عصام السيد محمود عبد الرحيم: "مقومات الدولة الدينية والدولة المدنية وموقف الإسلام منها دارسة تحليلية نقدية مقارنة"، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، العدد 9 2، ج8، ت: بدون.
26- غلاب عليوة حمادة الأبنودي :"مابين الاثر والتشابه قديمًا وحديثًا" ، مقال منشور بموقع أكاديمية بالعقل نبدأ تم الأطلاع عليه بتاريخ 15 – 11- 2024 مفهوم الأثر وعوامل التأثر والتأثير| أكاديمية بالعقل نبدأ.
27- فوزية شراد :"المواطنة والتواصل وحقوق الانسان عند هابرماس"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 28، ت: 2013 م.
28- مازن بن صلاح مطبقاني:" منهج المستشرق برنارد لويس في دراسة الفكر السياسي الإسلامي"، مجمع الثقافي – أبوظبي الإمارات العربية المتحدة 29 ذي الحجة 1418هـ ، (26 أبريل 1998)
29- مراد وهبة: الأصولية والعلمانية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ت 1995 م.
30- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي :م"ختار الصحاح"، دار الكتاب العربي، 1983.
31- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين :"القاموس المحيط "، مؤسسة الرسالة، ط 8، ت 1426هـ، 2005م.
32- محمد بن جرير الطبري :" تاريخ الرسل والملوك ":،تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار العارف، الطبعة الثانية، القاهرة – مصر، بدون.

33- محمد رشيد رضا:"تفسير المنار"، طبعة نادرة، الطبعة الثانية، 1366هـ – 1947م

34- محمد ناصر الدين الألباني :"صحيح سنن أبي داود"، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م.

35- محمد الشويات:"صحيفة المدينة المنورة باعتبارها أساسًا لنظرية العقد الاجتماعي والدولة المدنية في الإسلام"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية –السنة العاشرة – ملحق خاص – العدد: 11 أبحاث المؤتمر السنوي 8– ج2 – جمادى الأولى 1443 هـ – ديسمبر 2021م.

36- محمد ميرغني :"الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري المغربي"، ط أوفست، سنة 1978م.

37- محمود أبوزيد :"الشرعية القانونية وإشكالية التناقض بين السلطة والحرية، دراسة تأصيلية لنظرية العقد الاجتماعي"، مكتبة غريب، القاهرة– مصر، ت: بدون.

38- محمود حيدر

- "ما بعد العلمانية مقاربة تحليلية نقدية لمنشأ المفهوم ومآلاته"، العتبة العباسية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ت 2019م.
- "ما بعد العلمانية منطق الحدث.. وفتنة المفهوم.. ثم ماذا عن مفهوم ما بعد العلمانية؟"، دورية الاستغراب، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العدد: 8، السنة الثالثة، بيروت– لبنان، ت: 2017.

39- مسلم بن الحجاج:"صحيح مسلم:"، كتاب الإمارة باب حكم من فرق أمر المسلمين وهومجتمع"، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، 1412هـ - 1991م.

40- مهند مصطفى جمال الدين: الدولة في المنظور الفقهي، مجلة مركز دراسات الكوفة، مجلة فصلية محكمة ، العدد 40، عام 2016م.

41- ميكيافيللي :الأمير، ترجمة: أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر، القاهر – مصر، ت: 2004م.

42- يحيى الجمل :الأنظمة السياسية المعاصرة، طباعة دار الشروق، بدون.

43- يحى عابد محجوب:"ثيوقراطية الدولة، مفهومها ونشأتها، وتناقضها مع دولة المدينة"،المجلة الدولية للبحث الأكاديمي ،جامعة العلوم الإسلامية ماليزيا ، المجلة 16 ،العدد: الرابع ،أبريل 2023م.

44- يورغن هابرماس، جوزيف راتسنغر البابا بندكتس :"جدلية العلمنة العقل والدين"، تقديم وتعريب: حميد لشهب، دار دجدوال للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ت: 2013م.

45- يوسف القرضاوي :الدين والسياسة، دار الشروق، الطبعة: الأولى القاهرة، مصر، ت 2007.

46- يورغن هابرماس:" مجتمع ما بعد العلمانية ماذا يعني "، مداخلة قدمها الفيلسوف الألماني خلال مشاركته في الأيام الدراسية المنظمة من طرف مؤسسة ريسيت للحوار بين الحضارات في إسطنبول من 2 يونيوإلى السادس منه سنة 2008م الديمق: مجتمع "ما بعد العلمانية "ماذا يعني ذلك؟ | Reset DOC